المملكة المغربية

وزارة تحديث القطاعات العامة

من أجل
إدارة حـديثة
في
خـدمة المواطـــن

حصيلة وزارة تحديث القطاعات العامة

خلال سنتي 2010-2011

نونبر 2011

تقـديـم

لقد جعلت الحكومة من إصلاح الإدارة العمومية وتحديثها، ومن تأهيل الموارد البشرية وتطوير تدبيرها، إحدى أولويات برنامج العمل الحكومي، وذلك اعتبارا لما يتعين أن تضطلع به الإدارة من دور أساسي في الدفع قدما بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبغاية تحسين الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين وعموم المواطنين.

وفي هذا السياق، توجه الاهتمام إلى إصلاح نظام الحكامة الإدارية، من خلال مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والأنظمة الأساسية الخاصة للموظفين، والتأسيس لمنظومة جديدة للأجور وللتعويض عن الإقامة، وتعميم المباراة لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص في ولوج الوظائف العمومية، وضمان الشفافية والاستحقاق في تولي مناصب المسؤولية، وتحسين شروط الترقي الإداري بكيفية تراعي الكفاءة والاستحقاق، وتطوير برامج التكوين المستمر للموارد البشرية.

كما تركزت الجهود على دعم المنظومة الوطنية للنزاهة، من خلال تعزيز الإطار المؤسساتي للوقاية من الرشوة ومحاربتها، ومواصلة إصلاح المرفق العمومي على المستويين المركزي والترابي، وتبسيط المساطر الإدارية، واستكمال مخطط الإدارة الإلكترونية، فضلا عن وضع وتفعيل آليات عملية دائمة وصارمة للمراقبة الداخلية والخارجية، وتطوير المفتشيات العامة للوزارات بهدف تتبع الفعالية والنجاعة داخل الإدارة، وتقييم السياسات العمومية.

وضمن هذا المنظور، تبنت وزارة تحديث القطاعات العامة، خلال سنتي 2010-2011، برنامجا عمليا اشتمل على مجموعة من الأوراش المتكاملة والمشاريع المندمجة، والتي كان لها وقع إيجابي على إحداث عدد من التغييرات البنيوية المنشودة للارتقاء بمستوى أداء المصالح العمومية، وتعزيز قدراتها التدبيرية.

تطوير المنظومة القانونية

- مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وإصدار القانون 50.05 الذي يهدف إلى تدقيق المقتضيات التشريعية المتعلقة بمنع الجمع بين الوظائف والأجور، وتدعيم قاعدة منع تضارب المصالح الشخصية مع المهام المزاولة بالإدارات العمومية، وتعميم المباراة في التوظيف، ودعم الحركية بالإدارات العمومية والجماعات المحلية، وتقنين الوضع رهن الإشارة، والتفرغ النقابي، والرفع من مدة رخصة الولادة من 12 إلى 14 أسبوعا، وتحديد مدة الرخصة الإدارية السنوية في 22 يوما من أيام العمل الفعلي دون احتساب أيام الراحة الأسبوعية والعطل الرسمية.
- حذف الدرجات المرتبة في سلالم الأجور من 1 إلى 4، وما ترتب عنه من رفع ملموس لمستوى الأجر الأدنى في الوظيفة العمومية الذي أصبح لا يقل عن 2800 درهم شهريا، وذلك إلى جانب الرفع من مستوى التأطير في الإدارات العمومية، حيث أصبح التوظيف، بموجب هذا الإجراء، يتطلب أن يكون المترشح لولوج أدنى درجة وهي السلم 5 متوفرا على الأقل على مستوى البكالوريا.
- تجميع الأنظمة الأساسية عبر إصدار أربعة مراسيم بشأن أنظمة أساسية مشتركة، ومرسومين آخرين يتعلقان بإدماج بعض فئات الموظفين في هيئة التقنيين، ترتب عنها إلغاء 20 نظاما أساسيا، وحذف 169 درجة من مجموع الدرجات التي كان معمولا بها قبل عملية التجميع.
- إعادة النظر في شروط وكيفيات تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة إجرائها على المستوى اللاممركز الأكثر ملاءمة تعزيزا لسياسة اللاتركيز، وفتح إمكانيات تنظيم مباريات مشتركة بين الإدارات العمومية والجماعات الترابية، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الوظائف المراد شغلها من خلال تفعيل المناهج والأدوات الحديثة في تدبير الموارد البشرية، مع إلزامية نشر الإعلان عنها على بوابة الخدمات العمومية والمواقع الالكترونية للإدارات المعنية، بالإضافة إلى نشرها في صحيفتين وطنيتين على الأقل، وبكل الوسائل الأخرى المتاحة، ضمانا للإشهار الواسع عن إجرائها.
- إعادة النظر في كيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية، عبر فتح باب الترشيح واعتماد مسطرة الانتقاء، باعتبارها الأسلوب الأكثر نجاعة وشفافية في اختيار المترشحين الأكثر كفاءة وخبرة عملية، والمتوفرين على المستوى العلمي والمعرفي المطلوب لشغل هذه المناصب، وللتحفيز على استقطاب أجود العناصر الكفيلة بالرفع من مستوى التأطير بالإدارات العمومية، وتحسين الأداء الوظيفي، وقيادة مشاريع الإصلاح والتحديث.
- إنجاز الدراسة المتعلقة بإصلاح منظومة الأجور، والتي سيترتب عن تفعيلها التأسيس لمنظومة جديدة للأجور بالوظيفة العمومية المغربية، تعتمد مبادئ الاستحقاق والإنصاف، وترتكز على الوظيفة بدل الدرجة، وتثمن الكفاءة والمسؤولية والمردودية، إلى جانب أخذها بعين الاعتبار للطابع المعقد للوظيفة والمجهود المبذول من قبل الموظف.
- إعادة النظر في التقطيع الترابي للمناطق بغاية إقرار منظومة جديدة للتعويض عن الإقامة، تستند إلى ترتيب جديد يعتمد «الجماعة» كوحدة ترابية بدل «الإقليم أو العمالة»، وإلى معايير موضوعية جديدة وأكثر دقة، ترتكز على خمس مناطق بدل ثلاث.
- إصدار مجموعة من المناشير الرامية إلى تفسير وتوضيح بعض النصوص التنظيمية، لاسيما المرتبطة منها بالأنظمة الأساسية، وبانتخاب ممثلي الموظفين بالمجلس الأعلى للوظيفة العمومية، وبشأن القرارات المحددة لشروط وإجراءات وبرامج المباريات وامتحانات الكفاءة المهنية، وبالرخصة السنوية ورخصة الولادة؛
- تنظيم عملية انتخاب ممثلي الجماعات المحلية وممثلي المنخرطين في نظام المعاشات المدنية بمجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد، وذلك بتاريخ 6 يونيو 2011.

اعتماد آليات حديثة لتدبير الموارد البشرية

- مواصلة إنجاز الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات بالإدارات العمومية، والدليل المنهجي لوضع منظومة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، إلى جانب تصنيف الوظائف في صنافة موحدة.
- إعداد وتفعيل استراتيجية التكوين المستمر، وتوجيه القطاعات العمومية لإعداد مخططاتها القطاعية في هذا المجال، إلى جانب شروع الوزارة في إنجاز «مشروع التكوين عن بعد» المواكب لأوراش تحديث الإدارة.
- إنجاز «دليل لتدبير الموارد البشرية عبر الأنترنيت»، بهدف الاستجابة لمتطلبات المشرفين على تدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية.
- إنجاز البرنامج المتعلق بالتحسيس والتكوين والمصاحبة لدعم مقاربة النوع داخل الإدارات العمومية، من أجل إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في مسلسل التوظيف والترقية وإسناد المسؤولية في الوظيفة العمومية.

وفي إطار مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية، عملت الوزارة على إحداث شبكة للتشاور بين الوزارات بغاية المساهمة في تسريع وتيرة إدماج مقاربة النوع في صيرورة تدبير الموارد البشرية، وتكثيف الجهود المبذولة في هذا الشأن، والتنسيق بين البرامج المعتمدة، وتتبع تفعيل مختلف الإجراءات الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية، والعمل على بلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال في الإدارة العمومية.

- تنظيم محاضرات وندوات ومدارسات وتداريب ميدانية في مجالات البحث والتكوين وتطوير تدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية.

الحوار الاجتماعي

تم في إطار الحوار الاجتماعي اتخاذ جملة من التدابير التي استهدفت تحسين الدخل لعموم الموظفين وبعض فئات المتقاعدين، وفتح إمكانيات جديدة لتحسين الوضعيات الإدارية، وذلك عبر:

- الزيادة في أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بمبلغ 600 درهم صافية شهريا، ابتداء من فاتح ماي 2011، حيث تم إصدار 30 مرسوما مجسدا لهذا الإجراء؛
- الرفع من الحد الأدنى للمعاش من 600 إلى 1000 درهم شهريا، وذلك بموجب القانون رقم 16.11 يغير ويتمم بموجبه القانون رقم 011.71 المحدث لنظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 013.71 المحدث لنظام المعاشات العسكرية؛

- الرفع من الحصيص السنوي للترقي إلى 33% على مرحلتين وذلك من 28% إلى 30% ابتداء من فاتح يناير 2011 ومن 30% إلى 33% ابتداء من فاتح يناير 2012؛ وذلك بموجب المرسوم رقم 2.11.270 الصادر في فاتح يوليوز 2011 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.403 الصادر في 2 ديسمبر 2005 بتحديد شروط ترقي موظفي الدولة في الدرجة أو الإطار؛

- إقرار إمكانية الترقي في الدرجة بدون حصيص بعد أربع سنوات من التسجيل في جدول الترقي.
- إحداث درجات جديدة بالنسبة لبعض الهيآت ذات المسار المهني المحدود.
- مراجعة النصوص التنظيمية الخاصة المتعلقة بهيآت كل من الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي وبمؤسسات تكوين الأطر العليا، وكتابة الضبط، والمهندسين والمهندسين المعماريين، وموظفي قطاع التعليم المدرسي، وخاصة فيما يتعلق بتصحيح وضعيات بعض فئات الموظفين، إلى جانب مراجعة مقتضيات أخرى تتعلق بالترقية والتعويضات.
- إعداد مجموعة من النصوص المرتبطة بتنفيذ نتائج الحوار الاجتماعي في قطاع الصحة، الرامية إلى تحسين الوضعيات الإدارية والمالية لموظفي قطاع الصحة (الأطباء والصيادلة وجراحو الأسنان، والممرضون، والداخليون والمقيمون..) وكذا الأساتذة الباحثين بكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وللإشارة فإن هذه النصوص معروضة على مسطرة المصادقة.

المجلس الأعلى للوظيفة العمومية

- تجديد تكوين المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، وذلك بإجراء انتخاب ممثلي موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية وتعيين ممثلي الإدارة والجماعات الترابية؛
- انعقاد الدورة العادية للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية برسم سنة 2010، في دورته الأولى، يومي الخميس و الجمعة 9و 10 دجنبر 2010، حيث تمت:

- المصادقة على القانون الداخلي للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية؛
- إبداء الرأي حول النتائج الأولية لمنظومة الأجور؛
- إصدار توصيات بشأن الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات وإستراتجية التكوين المستمر.

الحصيلة الاجتماعية لموظفي وأعوان الدولة برسم سنة 2010

- إنجاز كافة العمليات المتعلقة بتحيين الحصيلة الاجتماعية لموظفي وأعوان الدولة، حيث تم وفق استمارات مفصلة أعدت لهذا الغرض، تجميع المعطيات الإحصائية الجديدة حول توزيع أعداد الموظفين والأعوان بالإدارة العمومية حسب السن والجنس والأقدمية، والدرجات والسلالم، ومناصب المسؤولية، والمصالح والجهات، ووضعية التكوين المستمر، والعلاقات المهنية، والأعمال الاجتماعية. وقد تم تحليل الاستمارات المذكورة واستخراج ما يهم في معطياتها من مؤشرات، وذلك بغاية استغلالها في إعداد الحصيلة الاجتماعية لموظفي وأعوان الدولة برسم سنة 2010 التي توجد حاليا قيد الطبع من أجل نشرها وتوزيعها.

المنظومة الوطنية للنزاهة ومحاربة الفساد

- رئاسة وزير تحديث القطاعات العامة للجنة الوزارية الموسعة التي أحدثها الوزير الأول بتاريخ 7 دجنبر 2009، وكلفها بالنظر في إغناء المنظومة الوطنية للنزاهة ومحاربة الفساد من خلال اقتراح إجراءات عملية ملموسة تكون ذات تأثير مباشر على حياة المواطنين وقابلة للتنفيذ على الأمد القصير، حيث عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها لمباشرة مهامها في 12 يناير 2010.

وقد خلصت هذه اللجنة الوزارية بعد اجتماعات متوالية، وفي إطار عمل تشاركي ساهمت فيه مختلف الأطراف المعنية، إلى إعداد مشروع برنامج عمل للوقاية من الرشوة ومحاربتها على الأمد القصير (2010-2012)، صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 21 أكتوبر 2010.

- متابعة الوزارة لتفعيل وتنفيذ الإجراءات المضمنة في البرنامج الحكومي السالف الذكر، حيث عملت على تنسيق الجهود المبذولة في هذا المجال.
- المساهمة في إحداث الموقع الإلكتروني stopcorruption بتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة من خلال الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، ووزارة الشؤون الاقتصادية والعامة، من أجل تسهيل التبليغ عن حالات الرشوة التي تكون المقاولات الصغرى والمتوسطة ضحية لها أو شاهدة عليها.

إصلاح نظام الحكامة وتحديث الإدارة

- إصدار القانون رقم 05-50 بتغيير وتتميم النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذي كرس من بين ما جاء به من أحكام جديدة:

- تعميم المباراة في التوظيف،
- تدقيق المقتضيات المتعلقة بمنع الجمع بين الوظائف والأجور،
- تدعيم قاعدة منع تضارب المصالح الشخصية مع المهام المزاولة بالإدارة العمومية.

- إصدار مرسوم رقم 2-11-681 في شأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية، الذي يرمي إلى ترسيخ قيم الاستحقاق والشفافية في تولي مناصب المسؤولية.
- إصدار مرسوم رقم 2-11-621 بتحديد شروط تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية.
- إصدار منشور لرئيس الحكومة تحت عدد 2011/3 بتاريخ 22 أبريل 2010 حول تحسين الاستقبال والإرشاد بالإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بما يتطلبه الأمر من شفافية ومسؤولية وصيانة للحقوق وتقيد بالشرعية وبمبادئ المرفق العام، وذلك من خلال اعتماد عدة آليات عملية لتقوية شفافية ولوج المرتفقين إلى الإدارة وتحسين ظروف استقبالهم وإرشادهم وتوجيههم.
- إعداد مشروع قانون حول الكتمان المهني، الذي أحيل على الأمانة العامة للحكومة ويوجد في طور المصادقة عليه، وذلك عبر تعديل الفصل 18 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- إعداد مشروع قانون يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.
- استعراض تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

- تعيين وزارة تحديث القطاعات العامة على إثر اختيار المغرب كدولة مستعرَضة من قبل خبراء من جنوب إفريقيا وسلوفاكيا بالإشراف على تتبع عملية الاستعراض؛
- إعداد تقرير مفصل حول التقييم الذاتي للمنظومة بتنسيق مع كل الجهات المختصة؛
- تنظيم دورة تدريبية بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفائدة 25 خبيرا مغربيا بشأن آلية الاستعراض.

تحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين

الخدمات العمومية:

- إجراء استطلاع لرأي المواطنين حول مدى رضاهم عن الخدمات العمومية، الذي تم تعميم نتائجه على القطاعات المعنية، وأضحى مرجعا في شأن تطوير وتحسين مختلف الخدمات التي تقدمها الإدارة للمرتفقين؛
- ترأس وزارة تحديث القطاعات العامة لمجموعة العمل المكلفة بتبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالمقاولة، المنبثقة عن اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال.
- دراسة وتبسيط عدد من المساطر، يتعلق أهمها بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والضرائب، والسجل التجاري، وإحداث الشركة ذات المسؤولية المحدودة، والتقاعد، والشروع في دراسة المساطر المرتبطة برخصة السياقة والبطاقة الرمادية الإلكترونيتين؛
- تفعيل المادة 7 من القانون المحدث للبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، بالتعاون مع وزارة الداخلية، من خلال حث الإدارات على إعفاء المرتفقين المتوفرين على هذه البطاقة، من الإدلاء بعدد من الوثائق الإدارية كعقد الإزدياد، وشهادة السكنى، وشهادة الحياة، وشهادة الجنسية؛
- تخويل الصلاحية للمصالح الإدارية التي تنجز مسطرة إدارية معينة لتقوم بعملية الإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها؛
- تنظيم حلقات دراسية في مجال تقنيات تدوين وتبسيط المساطر الإدارية، لفائدة الأطر العاملة بمختلف القطاعات الحكومية.

الرفع من القدرات التدبيرية للإدارة وتفعيل آليات الرقابة الداخلية:

- إنجاز تدقيق داخلي حول مؤشرات النجاعة في التدبير الاستراتيجي والمالي للوزارة؛
- إعادة النظر في منظام وزارة تحديث القطاعات العامة بغاية تمكينها من مواكبة الأوراش التحديثية الجديدة، حيث تم إحداث مديرية للدراسات والتواصل والتعاون، وإحداث مصلحتين خاصتين بصندوق تحديث الإدارة، ومصلحة تتولى مهام كتابة المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وتتبع الحوار الاجتماعي، وأخرى تهتم بمقاربة النوع الاجتماعي.
- إصدار المرسوم رقم 2-11-112 بتاريخ 14 يوليوز 2011 بشأن تحديد مهام المفتشيات العامة للوزارات، وذلك بغاية تفعيل دورها في مجال التفتيش والمراقبة والتدقيق وتقييم النتائج، وبهدف الرفع من الأداء الإداري وتحسين التدبير المالي تدعيما للحكامة بالإدارة العمومية.
- دراسة مشاريع القرارات المتعلقة بتنظيم المفتشيات العامة وتحديد أعداد الموظفين المكلفين بمهام التفتيش بغاية تمكينها من الموارد البشرية الضرورية للقيام بمهامها في مجال المراقبة و التدقيق؛
- إنجاز دراسة الجدوى بشأن إحداث مركز جهوي لتقييم السياسات العمومية بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
- إعداد الإطار القانوني بشأن إحداث مركز وطني لتقييم السياسات العمومية.

التواصل وتيسير الولوج إلى المعلومات:

- اعتماد آلية الاستقبال الإلكتروني «إدارتي» من خلال إطلاق صيغة جديدة لبوابة الخدمات العمومية «Service-Public.ma»، التي تشتمل على المعلومات المتعلقة بالمساطر والإجراءات الإدارية، ومركز الاتصال والتوجيه الإداري «0802003737»، الذي يعنى باستقبال ومعالجة تساؤلات المرتفقين وعموم المواطنين عبر الهاتف والبريد الإلكتروني.

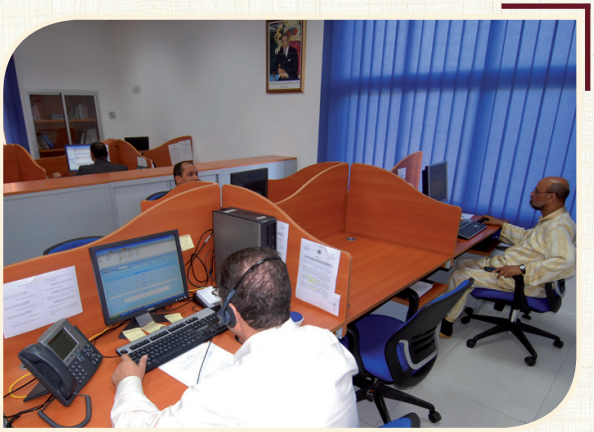

دعم الإدارة الإلكترونية:

- إنجاز خرائطية حول استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالقطاعات العامة، التي تم من خلالها إبراز 33 مؤشرا تهم خمسة محاور رئيسية: الهيكلة والتنظيم، والموارد البشرية والتكوين، والميزانية، والتجهيزات المتعلقة بالمعدات والبرمجيات، واستعمال الانترنيت والمواقع والخدمات الإلكترونية. وقد شملت هذه الخرائطية 278 إدارة، موزعة ما بين وزارات، ومندوبيات سامية، ومؤسسات عمومية.
- تنظيم الدورة الخامسة للمنتدى المغربي للإدارة الإلكترونية بتاريخ 16 دجنبر 2010 بشراكة مع قطاعات وزارية أخرى، وذلك سعيا إلى التعريف بمنجزات الإدارات العمومية المغربية في هذا المجال، والاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة.
- تنظيم الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية «امتياز» برسم سنتي 2010 و 2011، وذلك بهدف تشجيع الجهود والمبادرات البنّاءة في هذا المجال، وتحفيز الإدارات على تطوير خدمات عموميّة إلكترونيّة متميّزة، وزرع قيم التّنافس الإيجابي بين مختلف مكوّنات المرفق العامّ للرفع من مستوى الخدمات المقدّمة.

تدبير الوقت:

- تنظيم مداومات بالمصالح التي لها علاقة مباشرة بالمرتفقين، حيث تم إعداد ونشر عدد من القرارات الخاصة باعتماد المداومة بمجموعة من المصالح الإدارية؛
- إنجاز دراسة ميدانية فيما يخص إضافة ساعة إلى التوقيت الرسمي للمملكة خلال فترة الصيف.
- إعداد مشروع المرسوم رقم 516-11-2 بتغيير الساعة القانونية يهدف إلى اعتماد تواريخ معينة يتم في إطارها تغيير التوقيت الرسمي للمملكة بشكل منتظم وخلال فترة محددة من السنة، وقد أحيل على الأمانة العامة للحكومة ويوجد في طور المصادقة عليه.

إعادة هيكلة الإدارات واللاتمركز:

- دراسة و إقرار النصوص المتعلقة بتنظيم وإعادة تنظيم القطاعات الوزارية وفق المبادئ الرامية إلى عقلنة وترشيد الهياكل الإدارية، حيت تدارست اللجنة المختصة خلال سنة 2010 ما مجموعه 49 نصا تنظيميا (25مشروع مرسوم و24 مشروع قرار)، كما تدارست خلال سنة 2011 ما مجموعه 77 نصا تنظيميا (34 مشروع مرسوم و 43مشروع قرار).
- دراسة مشاريع القرارات الرامية إلى تنظيم أو إعادة تنظيم المصالح اللاممركزة وفق ما يقتضيه مبدأ اللاتمركز الإداري من تقريب المصالح و الخدمات.
- إصدار المرسوم رقم 2-09-264 بتاريخ 9 يونيو 2011 في شأن تحديد معايير إحداث المديريات العامة في نطاق الالتزام بمبادئ الترشيد والعقلنة، وبما يستجيب للحاجيات الفعلية للإدارة.
- المساهمة في وضع مشروع ميثاق للاتمركز الإداري كآلية للمضي في إصلاح وتحديث هياكل الدولة يتضمن تحديدا للمبادئ الأساسية لتنظيم الإدارة العمومية ومجالات تدخلها.
- إعداد تصور خاص بشأن اللاتمركز الإداري وتدبير المصالح اللاممركزة للدولة، يتضمن المجالات المتعلقة بالمصالح اللاممركزة وتنظيمها وعلاقاتها وتحديد اختصاصاتها والمجالات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية والمالية.

صندوق تحديث الإدارة العمومية:

- تقييم مسار الصندوق منذ انطلاقته الفعلية سنة 2006، وإعداد تقرير تركيبي حول نتائجه في مجال تحديث المرافق العمومية.
- إصدار دوريتين توجيهيتين خلال سنتي 2010 و2011 في شأن التعريف بأهداف الصندوق وتوجهاته والأولويات التي يعتمدها في انتقاء المشاريع التي تحظى بالأسبقية في تمويله المصاحب؛
- مساهمة الصندوق في تمويل ستة مشاريع منتقاة من طرف اللجنة الوزارية المختصة برسم سنة 2010 بمبلغ 5.150.000,00 درهم، وتهم مجالات التدبير التوقعي للموارد البشرية وإحداث انظمة معلوماتية مندمجة لتدبيرها.
- مساهمة الصندوق في تمويل ثمانية مشاريع منتقاة من طرف اللجنة الوزارية المختصة برسم سنة 2011 بمبلغ 7.570.000,00 درهم، وتهم بالأساس مجالات دعم الإدارة الالكترونية وتأهيل الموارد البشرية كالتكوين عن بعد، ومقاربة الجودة بالإدارة العمومية.

قامت وزارة تحديث القطاعات العامة خلال سنتي 2010-2011 بنشاط دولي هام سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى بعض المحطات البارزة في هذا النشاط، وذلك فيما يلي :

تنظيم الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

حيث انعقدت تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الفترة من 24 إلى 28 أكتوبر 2011 بمدينة مراكش. وقد تميز هذا المؤتمر ب:

- انتخاب المغرب في شخص وزير تحديث القطاعات العامة السيد محمد سعد العلمي رئيسا لهذه الدورة؛
- مشاركة أزيد من 1500 ممثل ل 129 دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- مشاركة 28 منظمة دولية وإقليمية و42 منظمة من المجتمع المدني؛
- تنظيم ما يقارب 20 تظاهرة خاصة بالموازاة مع أشغال المؤتمر مكنت الوفود المشاركة من تبادل التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في مجال مكافحة الفساد؛
- تتويج أشغال الدورة بالعديد من القرارات الهامة، المضمنة على الخصوص في «إعلان مراكش للوقاية من الفساد»، والمستلهمة كذلك من المقترحات الملكية الواردة في الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في هذا المؤتمر.

تطوير التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

- رئاسة المملكة المغربية لمبادرة الحكامة والاستثمار لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة: 2010-2012، حيث أنيطت به هذه المهمة منذ مؤتمر مراكش المنعقد في شهر نونبر 2009؛

- مواصلة الوزارة لرئاسة مجموعة الوظيفة العمومية والنزاهة لمبادرة الحكامة والاستثمار التي كانت قد أسندت إلى المغرب خلال الاجتماع الوزاري التحضيري الذي كان قد انعقد بعمان في شتنبر 2004 لإعطاء الانطلاقة لهذه المبادرة؛
- مصادقة الاجتماع الوزاري لمجلس الحكامة العامة، التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، على انضمام المغرب إليه بصفته عضوا ملاحظا دائما، وذلك خلال اجتماعه المنعقد بالبندقية بتاريخ 16 دجنبر 2010.
- الاتفاق المبدئي مع الأمانة العامة للمنظمة على عقد بروتوكول للتعاون بين الجانبين في مجال الحكامة في أفق الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى وضع متقدم، حيث أن المشاورات جارية حول الصياغة النهائية لمقتضيات هذا الاتفاق.

دعم التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية:

- انتخاب المغرب بتاريخ 29 أبريل 2010 عضوا بالمجلس التنفيذي للمنظمة لمدة سنتين (2010-2012)؛
- مشاركة الوزارة في أشغال الدورة العادية السابعة والأربعين (47) للجمعية العمومية والدورة الواحدة والتسعين(91) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية المنعقدين بالقاهرة بتاريخ 28-29 أبريل 2010،
- وكذا في أشغال الدورة الاستثنائية 48 للجمعية العمومية والدورة 93 للمجلس التنفيذي المنعقدين بالقاهرة في الفترة ما بين 22 و24 أبريل 2011.
- احتضان المغرب لاجتماعات المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته 92 وذلك يومي12-13 أكتوبر 2010، وفي دورته 94 يومي 10-11 أكتوبر 2011 بالرباط؛
- مشاركة الوزارة في تظاهرات ومنتديات متعددة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، ومنها المؤتمر السنوي العام الحادي عشر للمنظمة المنعقد بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول موضوع: «الإبداع والتجديد في الإدارة العربية: نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد»، في شهر يوليوز 2010 بالقاهرة، وكذا في الاجتماع السنوي الحادي عشر لقيادات الأجهزة المركزية، المنعقد بالقاهرة في شهر ماي 2011.

دعم المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد):

- رئاسة السيد الوزير للمجلس الإداري للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء؛
- انعقاد المجلس الإداري واللجنة التنفيذية للمركز في دورتهما 48 بتاريخ 9 يونيو 2010 وفي دورتهما 49 بتاريخ 29 يونيو 2011 بالرباط؛
- تنظيم مناظرتين، على هامش الاجتماعين السالفي الذكر، حول تحديث الإدارة، الأولى في موضوع «تحديث المرافق العمومية ومؤسسات الدولة: الإصلاحات الإدارية والمؤسساتية في إفريقيا، حصيلة وآفاق»، والثانية حول «مكافحة الفساد وتعزيز الحكامة الجيدة بغية الحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بإفريقيا». وقد تم تنظيم هذه الأخيرة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.
- تنظيم الكافراد، بتعاون مع هذه الوزارة لثلاث ندوات حول : « مأسسة التدبير المبني على النتائج » في الفترة من 24 إلى 26 يناير 2011 بالرباط، «وسياسات التكوين والبحث والدراسات الإستراتيجية والمستقبلية بإفريقيا» في الفترة من 18 إلى 20 أبريل 2011 بالرباط، و« المقاربات والتوجهات الجديدة للمفاوضات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية» في الفترة من 16 إلى 18 ماي 2011 بالرباط.

- كما سينظم الكافراد، بتعاون مع هذه الوزارة، مؤتمرا وزاريا إفريقيا حول موضوع: «إصلاح وتحديث المرافق العمومية ومؤسسات الدولة من اجل دعم مسلسل تحول الدول الإفريقية إلى بلدان ناشئة» في الفترة من 12إلى 14 دجنبر 2011 بالرباط.

تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة للمساعدة من أجل التنمية (UNDAF)، التي أفضت إلى تحديد الأولويات الإستراتيجية للتعاون مع هذه الوزارة، والتي تم إدراجها في مشروع مصفوفة النتائج للفترة (2012 – 2016)؛
- استفادة 25 خبيرا مغربيا يمثلون القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من دورة تدريبية في الفترة الممتدة من 26 إلى 28 أكتوبر 2010 بالرباط، في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- إعداد إطار للتعاون في مجال مكافحة الفساد بهدف تحسين التنمية البشرية والتسريع بإنجاز أهداف الألفية للتنمية.
- انضمام وزارة تحديث القطاعات العامة إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد بتاريخ 23 أكتوبر 2010.

دعم التكوين واستكمال الخبرة لفائدة أطر الإدارة المغربية :

- مشاركة 62 إطارا إداريا مغربيا في الدورات التدريبية المنظمة بالمدرسة الوطنية للإدارة بباريس (59 مشاركا في التداريب قصيرة الأمد، و3 مشاركين في التداريب طويلة الأمد)؛
- مشاركة 32 إطارا في تداريب معهد الإدارة العامة بالرياض بالمملكة العربية السعودية؛
- مشاركة 34 إطارا في تدريب جماعي حول الإدارة الالكترونية بجامعة سيول بكوريا الجنوبية؛
- استفادة 3 أطر من دورة دراسية حول الإدارة الصينية ببكين؛
- استفادة إطار واحد من تدريب بالمعهد الوطني للإدارة العمومية بماليزيا.

التعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة:

- التوقيع بدبي بتاريخ 19 يناير 2011 على مذكرة تفاهم بين وزارة تحديث القطاعات العامة والهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- وضع آليات تعاون مشتركة خصوصا في المجالات المتعلقة بتشريعات الخدمة المدنية والوظيفة العمومية، وبرفع كفاءات وأداء الإدارة العمومية، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في تدبير الموارد البشرية؛
- مشاركة الوزارة في المؤتمر الدولي الأول للموارد البشرية الذي نظم بدبي، بتاريخ 19-20 يناير 2011.

التعاون مع الجمهورية الإيطالية:

- التوقيع بروما بتاريخ 17 مارس 2010 على مذكرة تفاهم بين وزارة تحديث القطاعات العامة ووزارة الإدارة العمومية والابتكار الإيطالية؛
- وضع إطار للتعاون الثنائي، يرتكز على التكوين عن بعد، وتبسيط المساطر الإدارية، واستعمال التكنولوجيا الحديثة للتواصل، وتبادل التجارب في مجال محاربة الرشوة، ودعم التعاون بين مؤسسات التكوين واستكمال الخبرة في مجال الإدارة العمومية.

التعاون مع مملكة التايلاند:

- التوقيع بتاريخ 25 أكتوبر 2011 بمراكش على مذكرة تفاهم بين وزارة تحديث القطاعات العامة واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بمملكة التايلاند؛
- إحداث آليات مشتركة بين الجانبين لتبادل المعلومات حول الوقاية من الرشوة ولتطوير برامج تدريب مشتركة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.

التعاون مع الولايات المتحدة المكسيكية:

- إعداد اتفاقية تعاون في المجال الإداري بين وزارة تحديث القطاعات العامة وكتابة الدولة المكلفة بالوظيفة العمومية بالمكسيك.
- وضع إطار للتعاون الثنائي يرتكز على تحديث التدبير العمومي، ولاسيما تبسيط المساطر الإدارية، ومحاربة الرشوة والوقاية منها، وتطوير برامج تدريب مشتركة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، والاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والتواصل في المرافق العمومية، وتأهيل قدرات الموارد البشرية في مجال الوظيفة العمومية، وتعزيز الكفاءة المهنية والشفافية داخل المرفق العام، ومراقبة تدبير المرافق العمومية؛

التعاون مع جمهورية مصر العربية :

- إعداد برنامج عمل برسم سنتي 2012 -2013، بتنسيق بين الجانبين يرتكز على:

- استفادة الجانب المصري من التجربة المغربية في مجال مكافحة الفساد، ولاسيما من الآليات والتشريعات ذات الصلة، وإشراك منظمات المجتمع المدني، والارتقاء بمنظومة تقديم الخدمات العمومية ومنظومة عمل الجهاز الإداري للدولة،
- استفادة الجانب المغربي من التجربة المصرية في مجال الخدمات العمومية، ولاسيما عبر قنوات الإنترنيت، ومراكز تقديم الخدمات، والشباك الواحد، وكذا استفادة هذه الوزارة من التجربة المصرية في مجال تعريب بيئة التعامل الإلكتروني،
- تبادل الخبرات بين الجانبين في مجال قوانين الوظيفة العمومية.

منشورات وزارة تحديث القطاعات العامة

تصميم وإخراج

AZDI'S COM

مطبعة الرسالة -الرباط

2011